

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المركزي» يوافق على زيادة حصة «الساير» في بنك وربة

أفاد بنك وربة بأن بنك الكويت المركزي وافق في اجتماعه أول من أمس، على طلب شركة مجموعة الساير القابضة زيادة نسبة ملكيتها في رأسمال البنك من 14,9% لنحو 15%. وأوضح بنك وربة في بيان للبورصة أمس أن مدة سريان موافقة «المركزي» لمجموعة الساير للاستحواذ على تلك الحصة من البنك، تبلغ 3 أشهر اعتباراً من تاريخ كتاب المركزي في 18 أكتوبر 2016. ووفقاً لبيانات بنك وربة على موقع البورصة، فإن قائمة كبار الملاك تشمل الهيئة العامة للاستثمار والتي تبلغ حصتها بالبنك 25,2%، فيما تبلغ حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نحو 17,3%.

التصنيفات تعكس تحسن تصنيف الجدوى المالية للمصارف المتمثلة في مركزها المالي وإستراتيجيتها المتحفظة

«فيتش» تمنح 11 بنكاً كويتياً نظرة مستقبلية مستقرة



الوكالة: إدارة «الوطني» التنفيذية الأكثر كفاءة في المنطقة

الوطني على الاستمرار على وضعه الرائد وهيمنة اسمه ضمن القطاع المصرفي، الأمر الذي يركز عليه توليد الإيرادات والقدرة على الحصول على الأصول ذات النوعية الأفضل مقارنة بأقرانه من البنوك الأخرى. كما اعتمدت أسس التصنيف أيضاً على الإدارة التنفيذية القوية للبنك، وهي الأكثر كفاءة محلياً، وبين الأقوى في المنطقة.

وأكدت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings) مجدداً على تثبيت تصنيف بنك الكويت الوطني طويل الأجل عند مستوى «AA-»، وهو التصنيف الأعلى بين كل بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي تقرير لها صدر مؤخراً عن بنك الكويت الوطني، أكدت «فيتش» أن بنك الكويت الوطني هو البنك الأكبر في الكويت ويقوم بتوفير مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة بالإضافة إلى خدمات الخزنة وذلك من خلال شبكة فروعها القوية المنتشرة محلياً ودولياً.

وأضافت أن البنك يستند إلى قدرة عالية ومتميزة على الوفاء بالالتزامات المالية، كما يعكس التصنيف إمكانية توافر الدعم وأساسه، بما يؤكد رؤية الوكالة في إمكانية الكبيرة لقيام البنوك المحلية إذا اقتضت الحاجة لذلك. وأوضحت فيتش أن النظرة المستقبلية المستقرة لدرجة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية تعكس النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي الكويتي، مشيرة في الوقت ذاته إلى قيام بنك الكويت الوطني بتعزيز أصوله المالية من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية، وأوراق مالية دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال، بالإضافة إلى سندات الدين الثانوية، ونتيجة لذلك، فإن نسب رأس المال النظامية ومقاييس رأسمال فيتش الأساسي (FCC) قد تحسنت إلى المستوى الذي لم يعد يمثل أي ضغط على التصنيف.

هذا، وترتكز تصنيفات بنك الكويت الوطني على تقييمها في بيت (Fitch) على الرغم من أنها لا تشكل عاملاً مقيداً، أما النشاط الإسلامي القوي في الكويت وعلى الصعيد العالمي، والأهداف الاستراتيجية الواضحة، وتحسن تصنيف البنك. تجدر الإشارة إلى أن الوكالة تلتزم أيضاً بعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند A+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتبنت التصنيف عند bb، وتصنيف الدعم عند 1.

وأشارت فيتش أن البنوك الكويتية قد استمرت في الاستفادة من البيئة التشغيلية المستقرة نوعاً ما على الرغم من الأثر الاقتصادي الناتج عن تراجع أسعار النفط. وعلى الرغم من مواجهة البنوك لتباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أن وكالة فيتش تعتقد بأن استمرار خطط الإنفاق الرأسمالي للحكومة سوف تلعب دوراً في معادلة تلك الضغوط جزئياً.

ويبينت فيتش أنه لا تزال جودة الأصول في القطاع المصرفي في تحسن مستمر وذلك بسبب شطب القروض المتعززة، والمبالغ المستردة، وإعادة الهيكلة لدى بعض البنوك. كما أن مستويات اتخاذ مخصصات مقابل القروض المتعززة لا تزال مرتفعة نسبياً بفضل الإجراءات الحكيمة التي يفرضها البنك المركزي.

يذكر أن بنك الكويت الوطني يحتفظ بأعلى التصنيفات الائتمانية بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندر آند بورز وفيتش، التي أجمعت على مقاييس مؤشرات المالية وجوده وأصوله المرتفعة ورسمليته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلاً عن السعة المتزايدة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم لعشر مرات متتالية.



قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات المالية تعكس النظرة المستقرة للتصنيف السيادي للكويت

وضع الشركة، التي استقادت استراتيجياً وتشغيلياً من كونها جزءاً من مجموعة البنك الأهلي المتحد. كما يأخذ التصنيف بعين الاعتبار انخفاض معدلات رأسمال البنك مقارنة مع نظرائه، وارتفاع تركيزات القطاع والمقرض الفردي. في غضون ذلك، تبنت «فيتش» تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند A+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتبنت تصنيف الجدوى الائتمانية عند bbb-، وتبنت تصنيف الدعم عند 1.

وفيما يخص بنك الكويت الدولي، قالت الوكالة إن تصنيف الجدوى الائتمانية ينعكس في فريق الإدارة الجديد بالبنك والذي يتمتع بالحكمة والمهارة، والتنفيذ الناجح للإستراتيجية، وزيادة المتوقعة في الأرباح، وتحسن جودة الأصول بعد شطب القروض وتنظيف المحفظة، ومصداق رأس المال القوية. ويأخذ التصنيف أيضاً بعين الاعتبار التركزات الائتمانية العالية في العقار والمقرض الفردي، إضافة إلى تطور معايير الائتتاب، وضوابط المخاطر مقارنة مع نظرائه. أكد تقرير «فيتش» أن جودة الأصول تواصل تحسنها بفضل شطب القروض، والتعافي، وإعادة الهيكلة في بعض البنوك، في حين أن احتياطات تغطية القروض المتعززة لا تزال عالية للغاية بسبب الإجراءات الحكيمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، التي تستدعي من البنوك بناء مخصصات عامة احترازية. وتعتقد الوكالة أن تغطية احتياطي خسائر القروض العالية ضرورية بسبب التركز الكبير للبنوك حسب القطاع والمقرض الكويتي. ويعود جزء كبير من هذه الاكتشافات إلى مجموعات عائلية كويتية بارزة تهيم على القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تعود بعض هذه القروض إلى أسماء كبيرة، وأخرى مدعومة بأسماء.

وقالت «فيتش» إن تصنيف الجدوى الائتمانية في بيت التمويل الكويتي يعكس الشهية العالية على المخاطر بسبب خطط النمو الجريئة في تركيا، والمستويات المرتفعة من القروض المعادة هيكلتها، مما يفرض ضغوطاً على تقييم الوكالة لجودة أصول المصرف، ويؤثر كثيراً على التصنيف. هذا، وتأخذ «فيتش» بعين الاعتبار أيضاً حساسية بنك بيت التمويل الكويتي للبيئة التشغيلية في المنطقة، على الرغم من أنها لا تشكل عاملاً مقيداً، أما النشاط الإسلامي القوي في الكويت وعلى الصعيد العالمي، والأهداف الاستراتيجية الواضحة، وتحسن تصنيف البنك. تجدر الإشارة إلى أن الوكالة تلتزم أيضاً بعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند A+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتبنت التصنيف عند bb، وتصنيف الدعم عند 1.

أما بالنسبة للبنك التجاري الكويتي، رأت الوكالة أن تصنيف الجدوى الائتمانية فيه يعكس تحسن التنفيذ ضمن إطار استراتيجية المصرف التي تتسم بالوضوح والتجديد، كما يعكس تحسن الأرباح والرسملة الكافية. وتعمل «فيتش» على هذه العوامل مقابل ارتفاع الشهية على المخاطر والضغوط التي تواجه جودة الأصول بسبب ارتفاع تركيزات المقرض عن المعدل الوسطي. في غضون ذلك، تبنت الوكالة تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند A+، وF1 على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما رفعت تصنيف الجدوى الائتمانية من bb إلى bb، وتبنت تصنيف الدعم عند 1.

وبالنسبة للبنك الأهلي المتحد، اعتبرت «فيتش» أن تصنيف الجدوى فيه يستمد الدعم من اتخاذ إجراءات سريعة في الماضي ووفر الدعم عندما دعت الحاجة إليه. وهناك احتمال كبير لخاطر انتقال العدوى بين البنوك المحلية لاسيما أن الكويت بلد صغير نسبياً ويتمتع بسوق شديدة الترابط بين مكوناتها، الأمر الذي تعتقد الوكالة أنه يمثل حافزاً إضافياً لتقديم الدولة الدعم لأي بنك كويتي إذا كان في حاجة إليه من أجل المحافظة على الاستقرار في السوق والنقطة فيه.

وأكدت الوكالة أن النظرة المستقبلية المستقرة الخاصة بالبنوك والجدارة الائتمانية على المدى البعيد تعكس النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف السيادي للكويت. وقالت فيتش إن البنوك الكويتية تواصل الاستفادة من بيئة التشغيل المستقرة إلى حد ما، على الرغم من الأثر الاقتصادي الذي خلفه انخفاض أسعار النفط، ومع أن البنوك معرضة لخاطر تراجع النمو الاقتصادي، إلا أن «فيتش» تتوقع من الحكومة مواصلة خطط إنفاقها الرأسمالي التي ستعوض جزئياً الضغوط.

هذا وتأخذ الوكالة بعين الاعتبار تقييمها للبيئة التشغيلية التي يعمل في ظلها البنك الأهلي الكويتي وبنك برقان، وتنتظر في اكتشافهما على الأسواق الإقليمية التي تشهد تحديات أكبر.

ولفت تقرير «فيتش» إلى أن لوائح وتشريعات حوكمة الشركات تتحسن ببطء، لكن الوكالة ترى أن الشفافية وعملية الإفصاح المتعلقة بأكبر الاكتشافات الائتمانية للبنوك لا تزال ضعيفة، كما أن الكثير من البنوك معرضة حتى الآن بشكل مباشر وغير مباشر على سوق الأسهم، عدا أنها معرضة بشكل عال على سوق العقار المحلي، وقد يكون هذا القطاع متقلباً لاسيما أن أسعاره ومبيعاته انخفضت في 2016. أما بالنسبة لبنك الكويت الوطني، وبرقان، وبيتك، والأهلي فهى معرضة لخاطر الأسواق الدولية من خلال شركائها التابعة.

«المركزي» الكويتي يطبق نظاماً صارماً بالرقابة المصرفية لضمان قدرة البنوك واستمراريتها

جودة الأصول تواصل تحسنها بفضل شطب القروض والتعافي وإعادة الهيكلة

الحكومة جاهزة لدعم أي بنك كويتي من أجل المحافظة على استقرار السوق والثقة به

البنوك معرضة بشكل عال على سوق العقار المحلي

وقالت الوكالة أن توقعاتها لدعم السلطات للبنوك تتعزز بقدرة الكويت العالية على توفير الدعم للبنوك المحلية، حيث انعكس ذلك في التصنيفات من فئة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة جنباً إلى جنب مع اعتماد الوكالة بالرغبة القوية لدى السلطات في تقديم الدعم. وتتعزز وجهة النظر هذه بسجل الدولة الحافل بالدعم للنظام المصرفي في حالة الضرورة.

وقالت الوكالة أن بنك الكويت المركزي يطبق نظاماً صارماً فيما يتعلق بالرقابة المصرفية لضمان قدرة البنوك واستمراريتها، كما

محمود عيسى

أعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عن تثبيت تصنيفاتها لـ11 بنكاً كويتياً من حيث الجدارة الائتمانية مع نظرة مستقبلية مستقرة. ومن خلال مذكرة بحثية موسعة، أعلنت الوكالة تثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية - الذي يصنف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية لبنك الكويت الوطني بالعملة المحلية على المدى البعيد عند مستوى AA-، كما تبنت الوكالة تصنيف كل من بيت التمويل الكويتي، وبنك الخليج، وبنك برقان، والبنك الأهلي المتحد، وبنك الكويت الدولي، والبنك الصناعي الكويتي، وبنك بوبيان، وبنك وربة عند مستوى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأعلنت الوكالة أنها رفعت تصنيف القدرة الاستمرارية لكل من البنك التجاري الكويتي من bb إلى bb، وبنك الكويت الدولي من b+ إلى bb -على التوالي، وذلك نظراً للتحسن الكبير الذي تم إقراره على صعيد الأداء المالي في أعقاب تحقيق الأهداف الاستراتيجية وإعادة التنظيم التي نجح المصرفان في إجرائها. وأضافت الوكالة في تقريرها أن التصنيفات تعكس تحسناً في تصنيف الجدوى المالية للبنوك والمستقرة في مركزها المالي واستراتيجيتها المتحفظة، وتخفيض زعجة المخاطر، فيما قالت إن نظرتها المستقرة للبنوك الكويتية وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية تعكس النظرة المستقرة للتصنيف السيادي للكويت، مشيرة إلى أن تصنيفات الجدارة الائتمانية تعكس الاحتمالية العالية لحصول كافة البنوك المحلية على دعم السلطات الكويتية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وتعكس هذا على تصنيف الدعم من فئة A+ بنوكاً بالنسبة لكافة البنوك باستثناء بنك الكويت الوطني - الذي يتمتع بتصنيف أعلى بدرجة واحدة عند مستوى AA نظراً لوضعه الفريد والأهمية التي يتمتع بها باعتباره البنك الرائد في الكويت، فضلاً عن العلاقات الوثيقة مع الدولة - ويعصر النظر عن حجم البنوك أو بنية التمويل أو مستوى الملكية الحكومية في هذه البنوك.

وقالت الوكالة أن توقعاتها لدعم السلطات للبنوك تتعزز بقدرة الكويت العالية على توفير الدعم للبنوك المحلية، حيث انعكس ذلك في التصنيفات من فئة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة جنباً إلى جنب مع اعتماد الوكالة بالرغبة القوية لدى السلطات في تقديم الدعم. وتتعزز وجهة النظر هذه بسجل الدولة الحافل بالدعم للنظام المصرفي في حالة الضرورة.

وقالت الوكالة أن بنك الكويت المركزي يطبق نظاماً صارماً فيما يتعلق بالرقابة المصرفية لضمان قدرة البنوك واستمراريتها، كما

النمو غير النفطي في الخليج قد ينخفض إلى 1,75% في 2016.. ويرتفع إلى 3% في 2017

صندوق النقد: موازنة الكويت لن تحقق فوائض قبل 2021

اعتبر الصندوق أن هبوط أسعار النفط والصراعات المستمرة يشكلان عبئاً على آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، مشيراً عن الصراعات في العراق وليبيا وسورية واليمن تسبب في ضعف الثقة بينما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الصادرات والنشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. وتوقع الصندوق أن تحقق المنطقة إجمالاً نمواً متواضعاً بمعدل 3,5% في 2016 مع تحسن طفيف متوقع في 2017، وتذكر الصندوق أن هذه التوقعات تتسم بقدر كبير من عدم اليقين بسبب تقلب أسعار النفط وخطر الصراعات الإقليمية.

انخفاضاً متوسط النمو غير النفطي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1,75% في 2016، مع تشديد السياسة المالية العامة وتناقص السيولة في القطاع المالي، وذلك مقارنة مع نمو بنسبة 3,75% العام الماضي. وقال الصندوق: إنه من المتوقع أن يتحسن النمو غير النفطي للنظف من الهيدروركربونات هذا العام أقل من عام 2014 بمقدار 400 مليار دولار، فيما تشير التنبؤات إلى أن عجز المالية العامة التراكمي خلال الفترة من 2016 إلى 2021 سيصل إلى نحو 765 مليار دولار مقابل 1,1 تريليون دولار وفق التنبؤات السابقة.

وأضاف التقرير أن الكويت التزم بتوقعات انخفاضه في السعودية التي تحتل المرتبة الأولى حالياً في 2016 على 2% فقط في 2017. وأكد التقرير على أنه من المتوقع أن تكون إيرادات الدول المصدرة للمنتج والنفط والغاز في 2016 أقل من عام 2014 بمقدار 400 مليار دولار، فيما تشير التنبؤات إلى أن عجز المالية العامة التراكمي خلال الفترة من 2016 إلى 2021 سيصل إلى نحو 765 مليار دولار مقابل 1,1 تريليون دولار وفق التنبؤات السابقة.

وأضاف التقرير أن الكويت قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في أعقاب الهبوط الكبير لأسعار النفط في منتصف يونيو 2014 حيث ضاعفت أسعار الديزل في يناير 2015 ووافقت السلطات على زيادة في أسعار البنزين بنسبة 70% في المتوسط وأعلنت عن هذه الزيادة، ليبدأ تطبيقها اعتباراً من سبتمبر المقبل، وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم لجنة حكومية بمراجعة أسعار البنزين الجديدة كل ثلاثة شهور تبعاً لتطورات أسعار النفط الدولية. وأقر البرلمان قانوناً جديداً لإصلاح دعم الماء والكهرباء وسيبدأ تطبيق التعريفات الجديدة اعتباراً من مايو 2017.

وتوقع التقرير نمو الناتج المحلي للكويت بنحو 2,5% خلال عام 2016، وبنسبة 2% في عام 2017، فيما توقع الصندوق ارتفاع المحلية لتمويل العجز، حيث لا تزال شروط التمويل الدولي مواتية إلى حد كبير حتى الآن، ولكن سيتعين توخي الحرص في إدارة المخاطر التي ينطوي عليها التمويل الدولي. وأكد التقرير على أن الكويت حققت بعض التقدم في زيادة دور القطاع الخاص من خلال الشركات بين القطاعين العام والخاص، وبالإضافة إلى ذلك تعكف الكويت على إعداد خطط للخصخصة. وأشار إلى أن الكويت طبقت زيادة كبيرة في أسعار البنزين في سبتمبر من هذا العام، ومن المتوقع أن تزيد أسعار الكهرباء أيضاً في العام القادم، مشيراً إلى أن أسعار الطاقة في الكويت تظل بين الأدنى خليجياً بالمقارنة مع أسعارها في الولايات المتحدة الأميركية.

مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي هذا العام في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وأضاف تقرير صندوق النقد الدولي أن خيارات تمويل عجز الموازنة التي تتم مناقشتها تتضمن السحب من الأصول المالية للحكومة وإصدار ديون محلية وأجنبية. وأوضح التقرير أنه وبعد سحب قسم كبير من الاحتياطات المالية في العام الماضي، من المرجح أن يتم تمويل عجز الموازنة في 2016 عن طريق إصدار سندات دين. وأضاف أن هذا النوع من مصادر التمويل يعتبر خياراً مناسباً في ضوء القدرة الاستيعابية الأكبر للأسواق الدولية مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية ستساعد في تخفيف الضغوط على المصارف

هناك حاجة إلى مزيد من التصحيح المالي ومواجهة خيارات أصعب ضرورة اعتماد تدابير موزونة لحماية محدودتي الدخل

أحمد موسى وروبيرترز أكد تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، أن الكويت ستحقق فائضاً في ميزانيتها بحلول عام 2021، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يظل العجز المالي كبيراً رغم الإجراءات التقشفية التي اتخذت مؤخراً، بما في ذلك إصلاحات أسعار الطاقة المحلية. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من التصحيح المالي، الأمر الذي سيتطلب معه مواجهة خيارات أصعب على مستوى السياسة و اعتماد تدابير موزونة لحماية محدودتي الدخل. وأوضح التقرير أن التوقعات تشير إلى بقاء أسعار النفط منخفضة في السنوات القادمة، رغم تعافيتها خلال الفترة الماضية،